الرأي العام في المدينة المنورة من دولة المماليك
(٦٤٨ – ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٧م)

م. د. بان صاحب حسن

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد / الكرخ الأولى

dr.ban710603@gmail.com

الرأي العام في المدينة المنورة من دولة المماليك (٦٤٨ – ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٧م)

م. د. بان صاحب حسن

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على توجهات الرأي العام داخل المدينة المنور بعد وقوعها تحت سيطرة دولة المماليك (٦٤٨– ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧م)، وذلك من خلال التعرف على توجهات الرأي العام بالنسبة لتولية وإسناد الوظائف من قبل السلطة المملوكية، وموقفها من نقابة الأشراف، ودورها في حل الأزمات التي عصفت بالمدينة، وقد خلصت الدراسة إلى أن المماليك حازوا على ثقة أهالي المدينة في الغالب الأعم، وهو ما يؤكد إيجابية مؤشرات الرأي العام من السلطة المملوكية في تلك الفترة من عمر المدينة المنورة.

Study Summary:

The study aims to identify the trends of public opinion within Medina after it fell under the control of the Mamluk state, by identifying the trends of public opinion regarding the appointment and assignment of positions by the Mamluk authority within the city, its position on the Ashraf Syndicate, and its role in resolving the crises that plagued the city during that period. The study concluded that the Mamluks gained the trust of the people of the city in most cases, which confirms the positivity of public opinion indicators during that period of Medina's history.

الكلمات المفتاحية:

الرأي العام: Public Opinion

المماليك: The Mamluks

المدينة المنورة: Madinah AL Munawwara

المقدمة:

يحاول الحكام فى النُظم السياسية والممالك المختلفة معرفة الأفكار التى تسري بين الناس، ومعرفة مواقفهم من القضايا التي تمس الشأن العام، ماذا يحبون؟ وماذا يكرهون؟ وما تطلعاتهم وما أمانيهم؟ وما ردود أفعالهم إزاء ما تتخذه السلطة من قرارات؟ وهو ما ستحاول هذه الدراسة طرحه للنقاش فيما يخص الرأي العام السائد في المدينة المنورة من دولة المماليك (٦٤٨– ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧م)، ولكن ليس من زاوية الحاكم الذي يتطلع لمعرفة توجهات الرأي العام تدعيما لحكمه، وإنما من زاوية المحكوم الذي تقع على عاتقه آثار القرارات التي يتخذها الحكام إيجابا وسلبا.

وقد شهدت المدينة فى عصر المماليك أحداث ووقائع كثيرة، هذه الوقائع والأحداث هي التي شكلت الرأي العام ومجالاته واتجاهاته، ولكن ثمة اتجاهات حاكمة للرأي العام في المدينة المنورة برزت في تلك الفترة يمكن اعتبارها حاكمة لما عداها، من أهمها: اتجاه الرأي العام المدني فيما يتعلق بحكم المماليك أنفسهم كنظام، واتجاه الرأي العام فيما يتعلق بطريقة وكيفية إسناد الوظائف العامة من قبل حكام وسلاطين المماليك، واتجاه الرأي العام فيما يتعلق بنقابة الأشراف وموقف المماليك من وجودها ودورها، واتجاه الرأي العام فيما يتعلق بالأزمات التي وقعت في عهد المماليك، ومدى تأثير هذه الأزمات على المحكومين وأفكارهم وتوجهاتهم.

وقد دعت أسباب عدة لاختيار هذا الموضوع، منها:

١. طرافة الموضوع وجدته حيث إنه لا يوجد –بحسب إطلاع الباحثة– دراسة تناولت هذا الموضوع بشكل مستقل على أهميته.
٢. تتبع عوامل تشكل الرأي العام في المدينة المنورة في عصر المماليك.
٣. تتبع اتجاهات الرأي العام في المدينة المنورة في تلك الفترة.
٤. إعطاء صورة متكاملة عن الرأي العام السائد في المدينة المنورة إبان حكم المماليك.

وذلك عن طريق محاور خمسة انتظمت فيها هذه الدراسة، وهي:

المحور الأول: مسحة تاريخية عن الرأي العام ومجالاته.

المحور الثاني: الرأي العام من سلطنة المماليك.

المحور الثالث: الرأي العام من إسناد الوظائف في المدينة المنورة.

المحور الرابع: نقابة الأشراف في المدينة المنورة وموقف المماليك منها.

المحور الخامس: الأزمات في المدينة المنورة وموقف المجتمع منها.

المحور الأول: مسحة تاريخية عن الرأي العام ومجالاته.

قام الحكام فى النظم المتسلطة والممالك الوثنية القديمة بمحاولة معرفة الأفكار التى تختلج فى صدور الناس لتحديد توجهاتهم، ومعرفة آرائهم فيما يخص القضايا والمسائل ذات الصبغة العامة، منْ يُؤيدون؟ ومنْ يعارضون؟ وما تطلعات الناس وأمانهم ورغباتهم؟ وما ردود أفعالهم بخصوص ما يقع فى البلاد من أحداث وأزمات، وإزاء ما تتخذه السلطة من قرارات؟ (١).

وهذا يعني أن الاهتمام بالرأي العام شأن قديم من قِبَلِ النظم الحاكمة على مر العصور حتى من قِبَلِ النظم التى ساد فيها نظرية الحكم باسم الحق الإلهي المقدس، والتي يتمحور النظام السياسي فيها حول فردانية الملك الذي لا يستمد سلطته من الإله فقط، وإنما باعتباره يمتلك طبيعة يعلو بها فوق بقية الناس من حوله، حتى عبد الناس بعضهم، وقدمت لهم القرابين، وكان الواجب على المحكومين –والحال هذه– أن يبالغوا في طاعة هؤلاء الحكام بشكل مطلق (٢).

- **الحالة السياسية في المدينة مع دخول العصر الإسلامي.**

وفيما يخص المدينة المنورة، وبالتحديد مع دخولها العهد الإسلامي سنة (٦٢٠م) جرى أول اتصال بين النبي(ﷺ) وأهل يثرب(٣)، وتكرر ذلك إلى أن وصل إليها مهاجرًا (١هـ–٦٢٢م) واستقر به المقام فيها ليصبح آمنًا راضيًا، ومع دخول الإسلام إلى المدينة تحول الخصمان المتصارعان (الأوس والخزرج) إلى أنصار، وتحول هؤلاء الأنصار مع من هاجر إليهم ليصبح الجميع أصحابا للنبي(ﷺ)، وبهم بدأ تاريخ الدولة الإسلامية، والتأريخ كذلك لأول دولة قائمة على نظام الشورى (٤) الذي يهتم لآراء الناس وتطلعاتهم.

وترى الباحثة: أن ثمة تحولاً جوهرياً حدث للمدينة وأهلها بعد هجرة النبي(ﷺ) إليها، وهو ما انعكس على البنية السياسية والاجتماعية، وظهرت آثار ذلك بشكل إيجابي على

الرأي العام لأهل المدينة، لم يكن ينغصه إلا ظهور النفاق من أشخاص معدودين، مثل: ابن سلول(٥).

وفي عهد الخلفاء الراشدين(ﷺ) استمرت المدينة عاصمة للدولة الإسلامية حتى ظهرت الفتنة الأولى في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان(ﷺ) انتهت بمقتله في بيته، ومع أن علي بن أبي طالب(ﷺ) بويع بالخلافة في مسجدها سنة (٣٦هـ/٦٥٦م) فإنه غادرها إلى الكوفة قبل موقعة الجمل فانتقل دور الزعامة منها، ولم تعد سوى مركز يقصده العلماء والفقهاء للأخذ عن صحابة النبي(ﷺ) والتابعين.

هذا التحول عن مركزية المدينة في الحكم الإسلامي تبعه تحول في النظام السياسي، حيث بدأ العصر الأموي (٤١ – ١٣٢ هـ / ٦٦٢ – ٧٥٠ م)، وأصبحت المدينة إمارة من إمارات الدولة الأموية، ومن هنا بدأت الاضطرابات بين أهل المدينة والسلطة المركزية لبني أمية فوقعت واقعة الحرة (٦٣ هـ/ ٦٨٣م)، وكان سببها أن أهل المدينة لما خلعوا يزيد، فلما كان في أول هذه السنة أظهروا ذلك... وكتب بنو أمية إلى يزيد بما هم فيه من الحصار والإهانة، والجوع والعطش، وأنه إن لم يبعث إليهم من ينقذهم مما هم فيه وإلا استؤصلوا عن آخرهم ... وأرسل يزيد عشرة آلاف فارس وقيل : اثني عشر ألفا ونادى منادي يزيد بدمشق أن سيروا على أخذ أعطياتكم كاملا ومعونة أربعين دينارا، ووقعت الواقعة(٦).

- **الحالة السياسية في المدينة قبل وقوعها تحت سلطة المماليك.**

كانت الحالة السياسية في المدينة المنورة قبل وقوعها تحت سيطرة المماليك، وتحديدا مع بداية صعود نجم الدولة الأيوبية (٥٦٧-٦٤٨هـ/١١٧١-١٢٥٠م)(٧) كان الحجاز تحت حكم أسرة بني هاشم (٨) في مكة، وبني مهنا من آل الحسين (٤٦٣ هـ – ١٠٧١/ ١٢٨٠هـ – ١٨٦٣م) (٩) في المدينة المنورة، وكانت الخطبة في المدينة للعباسيين في أواخر العصر الفاطمي (٢٩٧-٥٦٧هـ/٩٠٩-١١٧١م)(١٠) لذلك لم يهتم صلاح الدين الأيوبي (١١) بإرسال حملة للقضاء على أشراف الحجاز الشيعة ولكنه استمال الأمراء وأغدق عليهم العطايا حتي قبلوا أن يجعل على المدينة أربعة وعشرين خادما من الخصيان وجعل عليهم شيخا من الخدم، وكان شيخ الحرم النبوي إذا قدم إلى الأمراء الأيوبيين يقومون له ويتبركون به واستمر الأمر كذلك حتى نهاية العصر الفاطمي (١٢)، وقد ظلت المدينة طوال العهد الأيوبي في

حالة صراع وخلاف على السلطة بين أمراء آل مهنا أنفسهم من جهة وبينهم وبين أمراء مكة من جهة أخرى(١٣).

- **معايير ومحددات قياس الراي العام في المدينة المنورة في عصر المماليك.**

وبالجملة فإن مجالات الرأي العام وعوامل تشكله في المدينة أو في غيرها هي المواضيع التي تأخذ حيزاً من نقاشات الأغلبية الواعية من عموم الناس فترة من الزمن أياً كان الموضوع، وأياً كانت هذه الفترة، وبالتالي يمكن اعتماد التعريف الذي يقول بأن الرأي العام هو: "الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية بالنسبة لموضوع أو أكثر يمس مصالح هذه الأغلبية مساً مباشرا، أو يشغل بالها ويحتد فيها الجدل والنقاش في فترة معينة" (١٤).

وقد أطلق على الرأي العام كمفهوم العديد من التسميات عبر العصور، ولكن يظل المضمون واحداً فمنهم من أطلق عليه (إرادة الأمة) ومنهم من أطلق عليه (مشيئة الشعب) أو (الروح العامة) أو (صوت الشعب) (١٥)، وقد عبر عنه المسلمون الأوائل بمصطلحات متعددة منها: الإجماع والاجتهاد وجمهور الأمة والشورى والقياس والمصالح المرسلة والاستحسان وغير ذلك.(١٦)

- **رأي الباحثة:**

ومن خلال هذه الإلمامة التاريخية السريعة عن الرأي العام في المدينة المنورة، وتبني تعريف يعتبر الرأي العام هو رأي الأغلبية الواعية في موضوع معين يمس تلك الأغلبية بشكل مباشر، ويحوز على نقاشاتهم لفترة زمنية فإنه يمكن القول: بأن ثمة رأي عام تَشَكَّلَ في المدينة تجاه الحكم المملوكي والوقائع والأحداث التي حدثت في فترة حكمهم، وأن حكام المماليك كانت لديهم الرغبة الدائمة في التعرف توجهات الرأي العام للاستفادة منها في تطوير نظام الحكم واتخاذ القرارات المناسبة في كثير من الأحيان، وسنتعرض فيما يلي لأهم المحاور التي ناقشها الرأي العام في المدينة المنورة إبان الحكم المملوكي.

المحور الثاني: الرأي العام من سلطنة المماليك.

لا يمكن قياس اتجاهات الرأي العام في المدينة المنورة من السلطنة المملوكية إلا بعد تتبع أدوات تَشَكُّل هذه الاتجاهات وهذا يقتضي الإلمام بالأوضاع السياسية قبل وقوع المدينة

تحت سيطرة المماليك، ومقارنة هذه الأوضاع بما حدث تحت سلطة المماليك للوصول إلى الانطباع الحقيقي عن اتجاهات الرأي العام في تلك الفترة من عمر المدينة المنورة.

- **عوامل تكوين الرأي العام من السلطة السياسية للمماليك في المدينة.**

مع صعود المماليك البحرية (٦٥٠هـ-١٢٥٢م / ٧٨٤هـ-١٣٨٢م) لسدة الحكم في مصر تطلعوا للسيطرة على بلاد الحجاز عموما وعلى مكة والمدينة خصوصا، لما لهما من أهمية ومكانة دينية وسياسية واقتصادية فضلا عن أن الصراعات القائمة بين أمراء آل مهنا في المدينة ساعدت المماليك في الوصول إلى مبتغاهم وهو ما أتاح للظاهر بيبرس (٦٥٨-٦٧٦هـ/١٢٦٠-١٢٧٧م)[١٧] التدخل في شئون المدينة بشكل كبير، ولقب نفسه بلقب "خادم الحرمين الشريفين" [١٨] لإضفاء حالة من الشرعية على حكمه، وكانت الخطبة باسمه الظاهر بيبرس في الحرمين الشريفين، ونقش كذلك اسمه على السكة منذ سنة (٦٦٧ هـ/ ١٢٦٨).[١٩]

لقد كانت سياسة المماليك بشكل عام في تلك الفترة هي دعم الاستقرار من خلال الدعم العسكري لأمراء المدينة، ومما يدل على ذلك المحاولات الحثيثة التي قام بها السلطان المملوكي الناصر قلاوون (ت ٦٨٩هـ/١٢٩٠م) [٢٠] للسيطرة على الأوضاع السياسية داخل المدينة. ففي سنة (٧٤٣ هـ/١٣٤٢م) هاجم طفيل بن منصور [٢١] المدينة واستولى عليها، وهو ما اضطر السلطة المملوكية لإقراره على الإمارة في المدينة، وإرسال التقليد إليه، غير أنه عُزل سنة (٧٥٠ هـ/١٣٤٩م) وعُين مكانه ابن عمه، فهاجم طفيل المدينة، ونهب ما كان فيها من بضائع الحجاج وأمتعتهم فأمر السلطان قلاوون بالقبض عليه سنة (٧٥١هـ/١٣٥٠م)، ونقل إلى القاهرة حيث سجن حتى وفاته سنة (٧٥٢هـ/١٣٥١م) [٢٢].

ومع دخول عصر المماليك البرجية (٧٨٤ – ٩٢٣هـ/ ١٣٨٣-١٥١٧) [٢٣] ازداد نفوذ الدولة المملوكية السياسي في المدينة، وتمثل ذلك النفوذ في تعين الأمراء وعزلهم، ولم يكن هذا النفوذ مطلقا بل كان مقيدا بأن يكون الاختيار من سلالة الحسين بن علي(عليه السلام)، وظلت الخطبة باسم السلطان المملوكي كذلك على منابر المدينة، واحتفظ السلطان بلقبه "سلطان مصر والحجاز"، حيث لقب السلطان برقوق (ت ٨٠١ هـ/١٣٩٩م) [٢٤] بلقب سلطان مصر والحجاز، واحتفظ كذلك بلقب "خادم الحرمين الشريفين" [٢٥].

ومما يشار إليه أيضا في دعم سلطنة المماليك للاستقرار في المدينة هو إرسالهم الحاميات العسكرية لضمان سيطرتهم من جهة ولنشر الأمن من جهة أخرى، ولتكون هذه الحاميات شركة إلى جانب الأمراء لضمان ولائهم، فأمن الناس على حياتهم وممتلكاتهم بفضل هيبة سلاطين المماليك والتي أرغمت الأمراء في كثير من الأحيان على حل صراعاتهم المتكررة على السلطة بعيدا عن سكان المدينة، وكذلك العمل على تأمين الطرق ضد البدو الذين كانوا يهاجمون قوافل الحجاج واهل المدينة[٢٦].

- **اتجاهات الرأي العام عن السلطنة المملوكية في المدينة.**

ومع هذه السيطرة السياسية الكبيرة للمماليك فلم يحاولوا تغيير النظام الوراثي في حكم المدينة واكتفوا بتشديد القبضة على الأمراء مع ترك الإدارة لهم بشكل كلي تقريبا اللهم إلا مراقبة ما يقوم به الأمراء من مظالم وحينها يتدخلون لرفع هذه المظالم، وهو ما ساهم في إنهاء كثير من الاضطرابات التي قامت في المدينة في تلك الفترة [٢٧].

هذه الموائمة التي قام بها المماليك في إبقاء النظام الوراثي لآل مهنا في حكم المدينة، مع عزلهم وغل أيديهم عن التمادي في المظالم إذا لزم الأمر، والمساهمة في حل المشاكل التي ظهرت بسبب الصراع القائم بين أمراء هذه الأسرة على الإمارة في كثير من الأحيان قد ترك انطباعا إيجابيا لدى الرأي العام في المدينة من سلطنة المماليك.

بالإضافة إلى ذلك فإن سلاطين المماليك استغلوا الدعاية الدينية في مواسم الحج لصالحهم أحسن استغلال، فقد كانت أسمائهم والدعاء لهم على منابر مكة والمدينة أمرا أساسيا، وكانت الخطب في المواسم الدينية كالحج باسمهم وهو ما أعطاهم إلى جانب النفوذ السياسي والعسكري نفوذا دينيا أيضا. [٢٨]

- **رأي الباحثة:**

هذه الموائمات من جانب السلطة المملوكية أدت إلى تكوين اتجاه إيجابي للرأي العام مكنّ للسلطة المملوكية من بسط نفوذها على الحرمين الشريفين بصفة عامة وعلى المدينة المنورة بصفة خاصة، وساهم في ذلك اتباع المماليك لسياسة العزل والتنصيب بين الأشراف فلا تبقى أحدهم في الولاية مدة طويلة حتى لا تعطى لهم فرصة لتقوية مركزهم وتثبيت أقدامهم، وهو ما جعل الأمور تستقر للماليك حتى نهاية عهدهم [٢٩].

ومما يدعم هذا التوجه أن المؤلفات التي أرخت لهذه المرحلة لم تسجل أي حالة تمرد من حكام آل مهنا على سلطة المماليك، بل على العكس من ذلك كانوا أمراء آل مهنا يسعون في كثير من الأحيان لنيل رضا السلطة المركزية للمماليك على ما بينهم من صراعات طاحنة، كما لم يسجل المؤرخون أي حالة من حالات الثورة الشعبية في المدينة المنورة ضد حكمهم وهذا يدعم القول بأن سلطنة المماليك كانت تحظى برضا الرأي العام في الجملة.

المحور الثالث: الرأي العام من إسناد الوظائف في المدينة المنورة.

لعبت طريقة إسناد الوظائف في المدينة المنورة إبان الحكم المملوكي دروراً بارزا في تثبيت دعائم حكمهم، وقد حرص المماليك على الاهتمام بأهل العلماء ووضعهم في المكانة التي تليق بهم وإسناد الوظائف المناسبة لهم سواء أكانوا من أهل المدينة أو من الوافدين إليها، وهو ما يستدعي التعرف على أهم الوظائف في المدينة في تلك الفترة، وكيفية إسنادها، وتوجهات الرأي العام بشأنها.

- **أهم الوظائف في المدينة في العصر المملوكي.**

١ – وظيفة القضاء: تعد وظيفة القضاء من أهم الوظائف فى المدينة المنورة في العصر المملوكي، فقد حرص السلاطين على أن يسندوها إلى كبار العلماء، ولكن اقتصر إسنادها على بعض الأسر التي اشتهر أفرادها بالرسوخ العلمي بالمدينة خلال ذلك العصر، وكان إسناد هذه الوظيفة من خلال مرسوم رسمي من السلطة المملوكية بمصر. (٣٠)

٢ – وظيفتي الإمامة والخطابة: تعد هاتين الوظيفتين من أهم الوظائف فى المدينة المنورة في العصر المملوكي، وكان إسنادها فى المسجد النبوي لكبار العلماء المشهود لهم، وغالباً ما يجمع صاحبها بين وظيفة الإمامة ووظيفة والخطابة أيضاً. (٣١)

٣ – وظيفة الأذان: وهي من الوظائف الهامة التي تولاها عدد كبير من العلماء من داخل المدينة وخارجها، وقد اشتهرت بعض الأسر في المدينة فى عصر المماليك بتولي تلك الوظيفة، وقد ارتبطت بوظيفة الأذان وظيفة المؤقت والإعلام بوقت إقامة الصلوات

المفروضة، ويشترط لمن يؤدها أن يكون عالما بعلم الميقات [٣٢]. وأن يكون من أهل التقوى والصلاح والحافظين العارفين للقرآن الكريم[٣٣].

٤ – وظيفة الإفتاء: وهو من أهم الوظائف في المدينة فى عصر المملوكي، ولقب متوليها بالمفتي، وكان لا يتم الإسناد لهذه الوظيفة إلا لمن كان على قدر كبير من العلم وخاصة في علم الفقه وأصوله وعلم الحديث النبوي ومختلف العلوم الدينية الأخرى، بالإضافة إلى أنه لا يمنح القائم على هذه الوظيفة الإذن في الإفتاء إلا بعد إجازته على عدد من العلماء لذا فقد تولى هذه الوظيفة المهمة جدا كبار العلماء في المدينة [٣٤].

٥ – خدام المسجد النبوي والحجرة الشريفة: وهي من أجل الوظائف التي يطمح إليها عامة المسلمين في كل مكان، وقد أصبح لهذه الوظيفة تنظيما خاصا منذ العهد الأيوبي وظل الأمر كذلك حتى العصر المملوكي، وأصبح يطلق على من أسند إليهم هذه الوظيفة مشيخة الخدام وعلى رأسهم شيخ الخدام [٣٥].

- **كيفية إسناد الوظائف في المدينة من قبل السلطة المملوكية.**

كان القضاء في المدينة المنورة قبل مجيء المماليك في يد الشيعة الإمامية من بني سنان[٣٦]، وتولى عدد من أفراد هذه الأسرة وظيفة القضاء، وكانت هذه الأسرة متحكمة في مقاليد التقاضي في المدينة لدرجة أنه لم يكن يسمح لأحد من أتباع المذهب السني بعقد نكاحه إلا بعد موافقة قضاة هذه الطائفة [٣٧].

وظل الأمر كذلك حتى أواخر القرن السابع الهجري قرابة سنة (٦٨٠هـ / ١٢٨١م) حين تولى مشيخة الخدام بالحرم النبوي شبل الدولة كافور المظفري المعروف بالحريري (ت٧١١هـ/١٣١١م) [٣٨]، وكان يوالي المجاورين ويحسن إليهم، وبفضله علا أمرهم وقويت حرمتهم، وكثر عددهم فكتبوا إلي الناصر قلاوون بان يكون لهم قاض من أهل السنة يحكم بينهم على مذاهبهم المشهورة، فأصدر تقليده لسراج الدين بن عمر السويداوي الشافعي (ت ٧٧٣هـ/١٣٧٢م) خطيب المسجد النبوي، مع خلعة وألف درهم [٣٩].

ظل الأمر كذلك حتى عهد المنصور قلاوون(ت٧٤٢هـ/١٣٤١م) الذي أصدر مرسوما بتولي شمس الدين محمد بن أحمد المدني (ت ٧٤٣هـ/١٣٤٢م)، الشافعي منصب قاضي

القضاة وهو أول من تقلد هذا المنصب من أهل المدينة يقول في ذلك السخاوي: "وكان أول من ولي القضاء الأكبر من أهل المدينة"(٤٠).

وقد حرص سلاطين المماليك على الأخذ برأي أهل المدينة في أمر تولية القضاة في كثير من الأحيان فقد اشتكى أهل المدينة من القاضي الشمس محمد بن عبد المعطي الكناني العسقلاني المصري المعروف بابن السبع (ت٧٩٥هـ/١٣٩٣م)(٤١)، وذهبوا إلى مصر يشكونه إلى السلطان المملوكي، مما أدى إلى عزله، وتقليد القاضي بدر الدين إبراهيم بن أحمد بن عيسى الخشاب(ت٧٧٥هـ/١٣٧٣م) عوضًا عنه (٤٢).

وتوالى العديد من قضاة السنة على المنصب بعد ذلك، منهم: شرف الدين محمد بن محمد الأميوطي(ت٨٨٢هـ/١٤٧٧م)، الذي كان شديدا على الأشراف والشيعة، لكنه لم يستطع أن يتعرض لقضاتهم، بل كان لهم سلطة الحكم بين رعاياهم من الإمامية(٤٣).

ولم يختلف الأمر بالنسبة لبقية الوظائف فقد ظلت الإمامة والخطابة والآذان في يد الشيعة الإمامية في زمن الفاطميين والأيوبيين، وظل الوضع كذلك حتى النصف الثاني من القرن التاسع الهجري، حين تم إحداث محراب للحنفية إلى جانب محراب الشافعية بعد حصوله على موافقة السلطة المملوكية على ذلك سنة (٨٦١ هـ/ ١٤٥٧م) (٤٤).

والأمر بالنسبة لوظيفة الأذان والعالمون بمواقيت الصلاة كذلك، ونظراً لأهمية إعلام الناس بدخول وقت الصلاة، وللمكانة الدينية الكبيرة للمسجد النبوي فقد كان اختيار القائمين بهذه الوظيفة يتم على أسس دقيقة فلابد أن يكونوا من أهل التقى والصلاح، ومن العارفين بكتاب الله، والمواقيت، وفي أوائل العصر المملوكي لم يكن بالمدينة من يوثق به في معرفة الأوقات وتحريها، فبعثوا لها من مصر بثلاثة من كبار العالمين بمواقيت الصلاة يتناوبون الأذان بالمسجد النبوي، أو يؤذن كل منهم بإحدى منارات المسجد (٤٥).

وقد ظل كذلك الأمر بالنسبة لوظيفة خدام المسجد النبوي والحجرة الشريفة، ولكن مع تمكن المماليك من السيطرة على الأوضاع داخل المدينة تم تنظيم الخدمة بشكل مختلف، ففي العصر المملوكي وتحديدا في النصف الثاني من القرن السابع الهجري أصبح للخدام شيخ يأتمرون بأمره ومشيخة رسمية تنظم شؤونهم، وقد وردت أول إشارة من السلطة المملوكية لشيخ الخدام في سنة (٦٦٦هـ – ١٢٦٧م) حيث تحدث الميورقي عن بدر الدين

الشهابي شيخ الخدام، وفي السنة التي تليها (٦٦٧هـ – ١٢٦٨م) أوردت بعض المصادر أن السلطان المملوكي الظاهر بيبرس أنعم على شيخ الخدام بالحجرة الشريفة الطواشي جمال الدين محسن الصالحي (ت٦٦٨هـ/١٢٦٩م) بمائتي ألف درهم، وظل الحال كذلك في القرن الثامن الهجري، وظل شيخ الخدام من الخصيان حتى أواخر القرن التاسع الهجري كما تشير المصادر حيث أصبح شيخهم من الفحول الذين يرسلهم السلطان المملوكي في مصر فيما ظل بقية الخدام من الخصيان [٤٦].

- **رأي الباحثة:**

في الجملة حاول المماليك إرضاء أهل المدينة في إسناد الوظائف المختلفة بطبيعة الحال لن يرضى كل أهل المدينة، لكن على الأقل يمكن القول بأن الرأي العام لغالب أهل المدينة يشعر بالارتياح والرضا من طريقة إسناد الوظائف فيها ويدعم ذلك.

١. أن القضاء مثلا كان حكرا على آل سنان من الطائفة الشيعية الإمامية حتى ضجر أهل المدينة من ذلك فقام السلطان المملوكي بتعيين قضاة على مذاهب أهل السنة المالكية والشافعية والحنابلة سيكون ذلك مريحا بالطبع لأتباع هذه المذاهب وبكل التأكيد، ولكن هذه القرارات لن تقع موقع القبول والرضا من الشيعة الإمامية بعدما انتزع منهم الانفراد بهذا المنصب.

٢. كذلك الحال بالنسبة لوظيفة الإمامة والخطابة والآذان فقد كان حكرا على الشيعة الإمامية زمن الفاطميين والأيوبيين، ولكن مع سيطرة المماليك على السلطة المركزية في القاهرة تغير هذا الأمر فأصبحت هذه الوظائف في يد كثير من أئمة وفقهاء وعلماء المذاهب السنية كما أسلفنا هذا بالطبع يروق لجزء كبير من سكان المدينة، خاصة بعد تغير التركيبة الطائفية زمن المماليك لصالح أهل السنة، ولكنه لن يقع موقع القبول بالنسبة للطائفة الشيعية التي تحكمت في هذه الوظائف أزمانا طويلة.

وعليه ترى الباحثة: أن إسناد الوظائف في المدينة لم يحز على إجماع الرأي العام فيها في حين حاز على تأييد جزء من سكان المدينة باعتباره انتصارا لهم، ولم يرق للجزء الآخر متمثل في طائفة الشيعة الإمامية.

المحور الرابع: نقابة الأشراف [٤٧] في المدينة المنورة وموقف المماليك منها.

لم تكن التركيبة السكانية في المدينة المنورة زمن المماليك مكونة من عنصر واحد فقد استقبلت من خارجها فئات متعددة على فترات زمنية متباعدة، ولكن ثمة طبقة اجتماعية مميزة كان لها دورٌ مؤثر وبارز في الوقائع والأحداث المختلفة داخل المدينة زمن المماليك وهم طبقة الأشراف. فمن هم الأشراف؟ وكيف تعاملت السلطة المملوكية معهم؟ [٤٨].

الأشراف: هم الطبقة الحاكمة في المدينة المنورة من بني مهنا الحسينيين، وقد سكنوا المدينة وما حولها، وسكن بعضهم ناحية معينة من نواحي المدينة، وانعزل عن بقية سكانها، واختلط البعض الآخر منهم ببقية السكان، منهم:

١- آل منصور: وينسبون إلى منصور بن جماز الذي حكم المدينة سنة (٧٠٤ هـ/ ١٣٠٤م) وقد سكنوا في البلاط [٤٩].

٢- المنايفة: وقد سكنوا بالقرب من المدرسة الشهابية المجاورة للمسجد النبوي الشريف[٥٠].

٣- المداعبة: وهي فئة من الأشراف سكنت في حارة الخدام القريبة من المسجد النبوي الشريف، وخالطت طائفة الخدام ولذلك كانت علاقتهم بالخدام علاقة طيبة [٥١].

٤- البدور: وهم فئة تنسب إلى بدر بن فايد المنتهي نسبه إلى علي بن الحسين بن علي(عليه السلام)، وقد سكنوا بحوش الحسن [٥٢].

٥- الوحاحدة: وهم ينسبون إلى عبد الواحد بن مالك بن حسين بن المهنا [٥٣]، وقد استقروا في السويقة [٥٤]، وهو موضع بالقرب من المدينة المنورة [٥٥].

وبما أن جزء كبير من الأشراف كانوا يمثلون الطبقة الحاكمة في المدينة فلم يكن تعامل المماليك معهم على وتيرة واحدة طيلة الوقت، وإنما بحسب حالة التجاذب السياسي وحالة القبول وعدمه للأمير الذي ترتضيه السلطة المملوكية على المدينة، وكذلك كان انتزاع كثير من الوظائف من أيدي الأشراف أو مزاحمة غيرهم لهم فيها كالقضاء والإمامة والخطابة والأذان وغيرها، كانت تحدث بعض التوترات، والتي سرعان ما تنجلي عندما تُظهر السلطة المملوكية للأشراف قليل من البأس.

ويكفي أن نقول في التدليل على ذلك أن بعض مشايخ الخدام التابعين للماليك كانوا يواجهون انحرافات بعض الأمراء الأشراف وكانت لديهم الشجاعة والقوة اللازمة لفعل ذلك،

ومنهم شيخ الخدام مختار الأشرفي (ت ٧٢٣هـ/١٣٢٣م) [٥٦]، والذي أدخل الرعب في قلوب الأشراف من الأمراء والقضاة وغيرهم، واستخلص من أيديهم أوقافا وأملاكا كانوا وهم وآبائهم فيها لاستخدامهم إياها في غير الذي بنيت من أجله كالمارستان والمدرسة الشهابية [٥٧]، ومنعهم من التعدي على أوقاف الحرم النبوي الشريف، وكذلك منعهم من مضايقة الناس في معايشهم، وكذلك فعل شيخ الخدام عز الدين دينار (ت٧٦١هـ / ١٣٥٩م)[٥٨]، والذي وصف بشدته عليهم في الحق[٥٩].

ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لعامة الأشراف البعيدين عن التجاذبات السياسية والوظائفية إذ أظهر المماليك حالة من الود والاحترام للأشراف وحاولوا التقرب إليهم بشتى الطرق، ويبدوا ذلك واضحا من خلال تعامل مشيخة الخدام مع الأشراف وعامة سكان المدينة بطريقة ودية، فقد ارتبط شيخ الخدام الملقب بالعزيزي (ت٧٠٠ هـ/١٣٠٠م) [٦٠] بعلاقة جيدة مع الأشراف وكان يواليهم ويحسن إليهم كثيرا، حتى أن البعض اتهمه بأنه على مذهبهم لاختلاطه بهم، وقضاء حوائجهم[٦١].

- **رأي الباحثة:**

هذا التباين في علاقة المماليك وتابعيهم في المدينة بالأشراف حاز على تأييد غالب سكان المدينة، وبالتالي تشكيل رأي عام مؤيد في الغالب، فالمماليك في المجمل كانوا يجلون عامة الأشراف ويقربونهم ويتوددون إليهم وهم الفئة الغالبة من الأشراف كما أن التعامل الخشن لتابعي السلطة المملوكية مع الأشراف الخارجين عن النظام من الأمراء والقضاة ومتولي الوظائف المختلفة جعل الرأي العام في المدينة يميل نحو الإيجابية تجاه هذه المسألة.

المحور الخامس: الأزمات في المدينة المنورة وموقف المجتمع منها.

تعرضت المدينة المنورة للعديد من الأزمات خلال العصر المملوكي، وقد تعددت أسباب تلك الأزمات منها نمو وزيادة أعداد سكان المدينة لاسيما مع كثرت الوافدين والزوار والمجاورين بالمقارنة مع موارد المدينة المحدودة، وكذلك شدة التنافس السياسي مما أدى إلى حدوث عدد من الأزمات، بالإضافة إلى الأسباب الطبيعية كالسيول والأوبئة والأمراض التي أدت في كثير من الأحيان إلى إتلاف المحاصيل الزراعية [٦٢].

وهذا يستدعي سرد نماذج من هذه الأزمات، ثم بيان كيفية تعامل السلطة المملوكية معها وبالتالي تأثير هذا التعامل على الرأي العام في المدينة إيجابا أو سلبا.

- **نماذج من أزمات المدينة زمن المماليك:**

١ – أزمة سنة (٦٦٤هـ/١٢٦٦م): تعرضت المدينة في تلك السنة لقحط شديد أدى لغلاء الأسعار فيها واستمر ذلك مدة أربعة سنوات، ثم وقع بعدها زلزال فأكمل القحط سنته الخامسة(٦٣).

٢ – أزمة سنة (٦٨٦ هـ/١٢٨٧م): حيث تعرضت المدينة في تلك السنة لسيول جارفة، أعقبها وصول أسراب من الجراد (٦٤).

٣ – أزمة سنة (٦٩٤ – ٦٩٥ هـ/١٢٩٥– ١٢٩٦م): تسبب انعدام سقوط المطر في قلة الزروع والثمار، فغلت الأسعار ووصل سعر أردب القمح تسع مائة درهم، والشعير إلى سبع مائة درهم(٦٥).

٤ – أزمة سنة (٧١٩هـ/١٣١٩م): حيث عمد بعض الأمراء والأشراف إلى فرض المكوس(٦٦) على الأهالي، وتسبب ذلك في حدوث أزمة اقتصادية تسببت في حدوث موجة من الغلاء(٦٧).

٥ – أزمة سنة (٧٢٧هـ/ ١٣٢٧م): حيث هاجم الجراد في هذا العام الزروع والثمار فأهلك جزءا كبيرا منها، وضاقت أرزاق الناس (٦٨).

٦ – أزمة سنة (٧٣٥هـ/ ١٣٣٥م) (٦٩): وقع بالمدينة وباء شديد وكان يموت كل يوم خمسة عشر من سكانها بمرض الخوانيق (٧٠).

٧ – أزمة سنة (٧٨٣هـ/١٣٨١م): شحت الأمطار وقلت في هذا العام، وتسبب ذلك في حدوث غلاء فاحش(٧١).

٨ – أزمة سنة (٨٣٦هـ/١٤٣٣م): حيث وصلت أعداد عظيمة من الجراد للمدينة فأكلت الأخضر واليابس فيها، وأتت على الأسابيط (٧٢) من فوق النخل حتى أمحلت (٧٣)، وتسلطت الأرضة على ما بقي من الزرع فأتلفته. (٧٤)

- **موقف المماليك من حل هذه الأزمات وغيرها.**

اهتمت السلطة المركزية المملوكية بالمدينة اهتماما كبيرا وبخاصة حال وقوع أزمات، وكانوا يتدخلون لحلها كغلاء الأسعار وإسقاط المكوس وإمداد المدينة بالأموال والحبوب والأطعمة وغيرها، وكذلك حبسوا كثيرا من الأوقاف التي يعود ريعها للإنفاق على المدينة وأهلها(٧٥).

وقد عمد سلاطين المماليك إلى إلغاء المكوس التي فرضها الأمراء، وتسببت بأزمات اقتصادية في المدينة المشرفة وعوضوا الأمراء عنها، وكانت هذه المساعدات تأتي من ريع الأوقاف في مصر والشام(٧٦). وأدى ذلك إلى رفع المستوى الاقتصادي لأهلها، وسهل من عبور القوافل التجارية وقوافل الحج فانتعشت الحياة الاقتصادية بسبب يسر التعامل داخل أسواقها(٧٧) وهو ما أدى أيضا لتشجيع التجار والحجاج لجلب مزيد من البضائع والسلع إلى المدينة المنورة، وساعد أيضًا في نهضة زراعية حيث تخلص المزارعون من دفع المكوس الباهظة على منتجاتهم فكثرت المزارع، وتزايد الإنتاج بشكل كبير (٧٨).

وتذكر المصادر أن أزمة وقعت في المدينة سنة (٧٠٤هـ-١٣٠٤م) تضرر الناس منها بسبب فرض المكوس والضرائب من أمير المدينة منصور بن جماز (ت٧٢٦هـ/١٣٢٦م) فأدى لغلاء الأسعار بشكل كبير وقلت الأقوات، فشكا الأهالي الأمر إلى السلطان المنصور ابن قلاوون عندما قدم حاجا فأبطل هذ الضرائب والمكوس، وعوض منصور بن جماز إقطاعات(٧٩) في مصر والشام وجعلها وقفا يخصص ريعه لأمير المدينة (٨٠).

كما تذكر العديد من المصادر التاريخية أن السلطان المنصور ابن قلاوون (ت٧٤٢هـ/١٣٤١م) في أزمة سنة (٧١٩هـ – ١٣١٩م) تصدق بعشرين ألف دينار خصصها لفقراء المدينة المشرفة، فضلا عن بعث إليهم بعدد من السفن المحملة بأصناف من الحبوب والغلال حيث وزعت حمولتها على أهالي المدينة مباشرة(٨١).

وقد حرص السلطان نفسه على التخفيف عن أهالي المدينة المنورة وطأة الأزمة التي وقعت سنة (٧٢٠ – ٧٢٣هـ) فأسقط الضرائب والمكوس عن المأكولات، وأوقف أوقافًا كثيرة خصص ريعها لأمراء الحرمين الشريفين عوضا عن ذلك، وتخفيفا عن كاهل الأهالي(٨٢).

كما أسقط السلطان الأشرف (٧٦٤ – ٧٧٨هـ) المكوس وقام بتخصيص جزء مهم من ريع الأوقاف في مصر، وبلاد الشام لكل من أميري مكة والمدينة شريطة ألا يتناول أحد منهما مكوسًا من حاج بيت الله أو زائر رسول الله، ولا على ما يباع في الأسواق أو يرد من خارج الحجاز، وخصص لأمير المدينة ألف درهم سنويا، وكتب بذلك مرسوما أثبت منها واحد بمكة، وآخر بالمدينة، وثالث عند السلطان في القلعة، وقد ساعدت هذه الوثيقة في التخفيف من وطأة الأزمات الاقتصادية على الأهالي، وتخفيف تكاليف المعيشة عليهم بسبب ما وفرته من أموال دائمة(٨٣).

كما أسهم الظاهر برقوق (٧٨٤–٨٠١ هـ) بمساعداته لأهالي المدينة في رفع شظف العيش عن أهل المدينة في أزمة سنة (٧٨٣ هـ/ ١٣٨١م)، وقام بإرسال ثلاثة آلاف أردب من الشعير والقمح إليهم، وقام بتفريق أربعين إردبا يوميا منها، وصار يخبز بثمانية آلاف رغيف يوميًا وزعت على أهالي المدينة، كما وزع على الأهالي من ذوي الحاجات ألف وخمسمائة إردب من القمح فانفرجت الغمة، وانخفضت الأسعار(٨٤).

وفي أزمة وقعت سنة (٧٩٣هـ/١٣٩١م) أرسل الظاهر برقوق صدقة من القمح، ساهمت في إنقاذ المدينة من مجاعة مهلكة أكل الناس فيها سائر الجيف، وتسبب الجوع الشديد في وباء، فأفاض عليهم بإمدادات المؤن من الحبوب حتى انحل السعر، ورخص البيع(٨٥).

رأي الباحثة:

وكما نرى فقد كان لتدخل سلاطين المماليك في رفع المكوس، وحبس الأوقاف أثر بالغ في تحسين الأحوال الاقتصادية لأهالي المدينة، وخاصة في أوقات الأزمات الطاحنة التي مرت بها المدينة، وعالجت كثيرا من الأوضاع الاقتصادية، وأسهمت الصدقات في التخفيف من موجات الغلاء والقحط والمجاعات التي كانت تواجه أفراد المجتمع المدني (٨٦)، هذا يؤكد أن الرأي العام في المدينة المنورة كان إيجابيا تجاه سلطة المماليك فيما يتعلق بمسارعتهم في حل كثير من الأزمات التي حلت بالمدينة.

الخاتمة:

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، منها:

١ – أن الرأي العام الغالب من السلطنة المملوكية سياسياً بين أهل المدينة كان إيجابيا فلم يتدخلوا في تغيير نظام الحكم المقتصر على أشراف آل مهنا، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا يتدخلون بالعزل والتولية متى اقتضته المصلحة العامة وأحوال الرعية، وهي الموائمة التي أكسبتهم ولاء الأمراء إلى حد ما ومحبة عامة الناس، اللهم إلا بعض الحوادث التي يمكن القول بأنها استثناء يثبت القاعدة ولا ينفيها.

٢ – حاز كذلك أمر تولية الوظائف العامة وإسنادها على قبول وارتياح غالب أهل المدينة، حيث كان الأمر في بدايته موكول للأشراف فقط ومع مرور الوقت وكثرة المظالم تدخلت السلطة المملوكية لإعادة التوازن في للتدرج الوظيفي داخل المدينة، فولت قضاة على مذهب أهل السنة وعزلت عددا من الأئمة والخطباء ممن حامت حولهم شبهة الفساد وأسندت المهمة لغيرهم من كبار أهل العلم، وجاءت بالمؤذنين العالمين بمواقيت الصلاة، وكذلك حاز خدام المسجد النبوي الشريف على محبة عامة الناس وخاصتهم، وبالتالي كان الرأي العام الغالب إيجابي إلى حد كبير.

٣ – كان تعامل المماليك مع الأشراف يتسم بالمرونة والحذر، فبينما يتركون لهم الإمارة يجعلون من القضاة ومشايخ الخدام عينا لهم على تصرفاتهم، وكانوا يتدخلون في الوقت المناسب حال صدور أي خطأ من جانب أحدهم، وفي الوقت نفسه حاز عامة الأشراف ممن هم دون الطبقة الحاكمة على احترام وتقدير وتوقير السلطة المملوكية بشكل كبير، ويمكن هنا القول: بأن أشراف الطبقة الحاكمة تحكمهم المصالح السياسية ولا يمكن وصف رأيهم بانه إيجابي أو سلبي، ولكن عامة الأشراف كانوا يحبون السلطة المملوكية ويجلونها.

٤ – تدخلت السلطة المملوكية لحل العديد من الأزمات التي حلت بالمدينة المنورة، وأوقفوا الضرائب والمكوس وقاموا بتعويض الأمراء عنها بالإقطاعيات، كما أرسلوا بكميات كبيرة من أنواع الطعام المختلفة للمدينة في سنين الجدب والقحط، وأرسلوا العطايا والهبات والصدقات، وهو ما جعلهم يتمتعون بقبول عام لدى سكان المدينة.

الهوامش:

(١) النادي، فؤاد محمد، موسوعة الفقه السياسي ونظام الحكم في الإسلام، (ط ١، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٦٦م)، ص ٣٤٨.

(٢) عبد الحليم، محيي الدين، الرأي العام مفهومه وانواعه وعوامل تشكيله وظائفه وقوانينه طرق قياسه وأساليب تغييره، (ط١، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية)، ص ١١٥.

(٣) أرض يثرب: وهي تشتمل على المدنية وقبا والفضاء وأحد العقيق وبطحان وسلع والحرّة واللابتان. ينظر: الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت ٣٣٤هـ/ ٩٤٥ م)، صفة جزيرة العرب، (ليدن – مطبعة بريل،١٨٨٤ م)، ص ١٢٤.

(٤) نظام الشورى: يحول بين الحكام وبين الاستئثار بشؤون الجماعة، إذ يجعل الجماعة رقيبة على الحكام الذين اختارتهم. وقد جاء الإسلام بنظام الشورى وطبقه المسلمون قبل أن تعرفه الدول الغربية بأحد عشر قَرْنًا على الأقل، وقد فرض هذا النظام بقوله تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} [الشورى: ٣٨]. وبقوله: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ} [آل عمران: ١٥٩]. ينظر: عودة، عبد القادر، الإسلام وأوضاعنا القانونية، (ط ٥، القاهرة، المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٧ م)، ص ١٢٣.

(٥) ابن سلول: عبد الله بن أبي بن سلول (ت ٩هـ/٦٣١ م) يلقبه المسلمون بكبير المنافقين، كان سيد قبيلة الخزرج. وكان على وشك أن يكون سيد المدينة قبل أن يصلها الرسول(ﷺ). خاض صراعاً مريراً علنياً في بعض الأحيان وسريا في أحيان كثيرة ضد النبي محمد (ﷺ) وأتباعه للسيطرة على مقاليد الأمور في المدينة. وينسب له المؤرخون المسلمين الكثير من المواقف المعادية للإسلام منها انسحابه هو ومجموعة من أصحابه المنافقين من غزوة أحد. ينظر: ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ/٨٤٥م)، الطبقات الكبرى، (ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م) ج٥، ص٦٥٣.

(٦) ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ/١٣٧٣م))، البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١، السعودية، ١٩٩٩ م)، ج١١، ص ٦١٤.

(٧) الدولة الأيوبية: سلالة من أصل كردي تولت الحكم في مصر والشام والعراق (٥٦٧-٦٤٨هـ/١١٧١-١٢٥٠م) حيث تمكن صلاح الدين الأيوبي من إنشاء ملك خالص له في مصر على أنقاض الدولة الفاطمية، ووسع سلطانه ليشمل الشام وأبقى على ولائه للخلافة العباسية. ينظر: ابن الشعار، كمال الدين أبو البركات المبارك الموصلي (ت٦٥٤هـ/١٢٥٦م)، قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، (ط١، لبنان، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٥م)، ج١، ص٨٢.

(٨) بني هاشم: هم أحد بطون بني هاشم القرشية الذين حكموا مكة والحجاز من سنة (٤٥٥-٥٩٧هـ/١٠٦٣-١٢٠٠م) في زمن الدولة الفاطمية. ينظر: ابن عنبه، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني (ت٨٢٨هـ/١٤٢٥م) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، (ط١، الرياض، مكتبة التوبة، ٢٠٠٣م)، ص ١٢٠.

(٩) بني مهنا: قبيلة قرشية من بطون بني هاشم حكمت المدينة المنورة ستة قرون تقريبا، بداية من سنة (٦٤٣هـ/١٠٧٠م)، وهم من نسل الحسين بن علي بن أبي طالب(ﷺ). ينظر: ابن الساعي، علي بن أنجب تاج الدين (ت٦٧٤هـ/١٢٧٥م) تاريخ الخلفاء العباسيين، تحقيق: د. عبد الرحيم يوسف الجمل، (ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٩٩٣م)، ج١، ص٣٢.

(١٠) العصر الفاطمي: دولة شيعية قامت في المغرب سنة (٢٩٧هـ/٩٠٩م) وقد توجهت أنظار الفاطميين إلى مصر الغنية بالثروات موفورة الخيرات والموقع الجغرافي المميز، وهو ما يمكنهم من الاستيلاء على المراكز الإسلامية المهمة كمكة والمدينة ودمشق، وامتداد النفوذ والسيطرة على بغداد حاضرة الخلافة العباسية نفسها. واستطاعوا بالفعل السيطرة على مصر سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م)، وبذلك نجحوا في تأسيس دولة قوية، وكان سقوطها سنة (٥٦٧هـ- ١١٧١م). ينظر: الصلابي، علي محمد، الدولة الفاطمية، (ط١، القاهرة، مؤسسة اقرأ، ٢٠٠٦) ص ٣٩.

(١١) صلاح الدين الأيوبي: الملك الناصر أبو المظفر صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شاذي بن مروان بن يعقوب الدُويني التكريتي (٥٣٢ – ٥٨٩ هـ / ١١٣٨ – ١١٩٣ م)، قائد مسلم، أسس الدولة الأيوبية التي حكمت مصر والحجاز والشام واليمن وتهامة تحت راية الخلافة العباسية. انظر: الصلابي، صلاح الدين الأيوبي، (ط١، بيروت، دار المعرفة، ٢٠٠٨م)، ص ٦٠.

(١٢) بركة، حسن، المدينة المنورة في عصر دولة المماليك الجراكسة، (ط١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، ٢٠٠١- ٢٠٠٣م) ص ٣٣.

(١٣) الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد (ت ٨٣٢هـ/١٤٢٩م)، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: فؤاد سيد، (ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م)، ج ٧، ص ١٥٩.

(١٤) التهامي، مختار، الرأي العام والحرب النفسية، (ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م)، ص ٢١.

(١٥) خضر، سعد الدين، الرأي العام وقوى التحريك، (ط١، الموصل، مطبعة الجمهورية، ١٩٦٨م)، ص ١٥.

(١٦) بهنسي، محمد عبد الرؤوف، الرأي العام في الإسلام، (ط٢، الرياض، مؤسسة الخليج العربي، ١٩٨٧م)، ص٧-١٤.

(١٧) الظاهر بيبرس: هو ركن الدين بيبرس البندقداري ولقب بالظاهر، ولي مصر سنة (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م)، وهو أهم الملوك البحرية وأصله من أرض القبجاق أسر وبيع واشتراه صغير السن رجل يدعى العماد الضائع فباعه للأمير علاء الدين أيدكين البندقداري، ثم انتقل ملكه إلى الملك الصالح نجم الدين الأيوبي، شارك في معركة المنصورة وعين جالوت وبيسان اللتين هُزم بهما التتار في عهد قطز وأقام في عهدة الخلافة العباسية في مصر. ينظر: عبد الغني، عارف أحمد، تاريخ أمراء المدينة المنورة، (ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨م) ص ٢٣٣.

(١٨) خادم الحرمين الشريفين: كان أول من لقب بلقب "خادم الحرمين الشريفين" هو الظاهر بيبرس، وقد عرف ذلك من خلال نقش موجود بقلعة دمشق يعود تاريخه لسنة (٦٥٩ هـ/١٢٦١م)، ينظر: الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق، (ط١، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٠م) ص ٢٦٨.

(١٩) اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى(ت٧٥٩هـ/١٣٥٨م)، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: أحمد حطيط، (ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٦م)، ص٩١.

(٢٠) الناصر محمد بن قلاوون: تولى الحكم ما بين عامي (٦٨٩–٦٧٨هـ / ١٢٩٠–١٢٧٩م) من ألقابه أبو المعالي وأبو الفتح، هو تاسع سلاطين المماليك البحرية. ينظر: المقريزى، تقي الدين أحمد بن علي(ت٨٤٥هـ/١٤٤١م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٦٥م) ج٢، ج٤٤٢.

(٢١) طفيل بن منصور: تولى طفيل إمارة المدينة بمرسوم من السلطان المملوكي الناصر قلاوون في الحادي عشر من شوال لسنة (٧٢٨ هـ/١٣٢٧م) ودخل بعدها في صراعا مع عمه وابناءه على السلطة حتى تم عزله منها سنة (٧٥٠ هـ/١٣٤٩م). ينظر: اليوسفي، ص ٢٨٩ – ٢٩٠.

(٢٢) مديرس، عبد الرحمن، المدينة المنورة في العصر المملوكي، دراسة تاريخية، (ط١، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ٢٠٠١م)، ص ٤٥.

(٢٣) المماليك البرجية: أسس المماليك البرجية أو الجراكسة مملكتهم سنة (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م) بعد زوال حكم المماليك البحرية بقيادة سيف الدين برقوق وامتد حكمهم حتى سنة(٩٢٣هـ/١٥١٧م)، ينظر: أبو خليل، شوقي، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، (ط٤، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٤م)، ص١٥١.

(٢٤) الظاهر برقوق: الظاهر سيف الدين أبو سعيد، أول ملوك الجراكسة بمصر، تولى الحكم أول مرة سنة (٧٨٤هـ/١٣٨٢م) وخلع سنة (٧٩١هـ/١٣٨٩م) فكانت مدة سلطنته الأولى ست سنين تقريبا، ثم أعيد مرة أخرى بعد عدة أشهر في نفس السنة التي خلع فيها وتوفى فى سنة (٨٠١ هـ/ ١٣٩٩م) وكانت مدة ولاياته في المرتين ست عشرة سنة. ينظر: الملطى، عبد الباسط بن خليل بن

شاهين(ت٩٢٠هـ/١٥١٤م)، نزهة الأساطين فيمن ولى مصر من السلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين، (ط١، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧م)، ص ١١٧.

([٢٥])عبد السيد، حكيم أمين، قيام دولة المماليك الثانية، (ط١، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٦٦م)، ص١٥٥.

([٢٦]) السليمان، علي بن حسين، العلاقات الحجازية المصرية، (ط١، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٧٣م)، ص١٣٨.

([٢٧]) بركة، المدينة المنورة في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص ٤٠.

([٢٨]) صالح، سليمان، إمارة الحج في العصر العباسي، (ط١، الرياض، دار العبيكان للنشر، ١٩٨٨م)، ص٧٢.

([٢٩]) سليمان، عطية، سياسة المماليك في البحر الأحمر، (ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٦م)، ص ٣٣١.

([٣٠]) الشهري، عفاف بن عوضه، المجاورون الشاميون وأثرهم فى الحياة العلمية فى مكة والمدينة خلال العصرين الأيوبي والمملوكي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك خالد، أبها ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٤م، ص ٣٨-٣٩.

([٣١]) مديرس، المدينة المنورة في العصر المملوكي، ص ٢٠٢.

([٣٢]) علم الميقات: يعتمد على الرياضيات والفلك، والجغرافية، إلا أنه وثيق الصلة بالفقه الإسلامية إذا به يتعلق ضبط أوقات الصلوات، ومعرفة جهة القبلة وما إلى ذلك، وعلم الميقات علم يتوصل به إلى معرفة أزمنة الأيام – نهارها وليلها – ومعرفة أحوالها وكيفية التوصل إليها لضبط أوقات العبادات، وتوخى جهتها ومعرفة الطوالع من أجزاء البروج ومن الكواكب التى منها منازل القمر ومقادير الظلال والارتفاعات وانحراف البلدان بعضها عن بعض وسموتها وهو علم مستقل عن علم الفلك والأزياج بسبب أغراضه المرتبطة بإقامة شعائر الدين. ينظر: الخطابي، محمد، علم المواقيت أصوله ومناهجه، (ط٢، المنصورة، دار فياض للطباعة والنشر، ٢٠١٧م)، ص ٣ –٤.

([٣٣]) المديرس، المدينة المنورة في العصر المملوكي، ص٢١٨.

([٣٤]) الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، (ط٤، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م)، ج٣، ص ١١١٦.

([٣٥]) مديرس، المدينة المنورة في العصر المملوكي، ص ٢٠٧.

([٣٦]) آل سنان: من الأسر العلمية المعروفة في المدينة وقد تبوأ عدد من أفرادها مناصب دينية منها قاضي القضاة أو القضاء المالكي خاصة، ومن أبرز من تولى القضاء والخطابة هو سنان بن عبد الوهاب بن نميلة الواحدي وخلفه أبنه شمس الدين، ينظر: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد

الرحمن(ت٩٠٢هـ/١٤٩٦م)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م)، ج١، ص٤٢٨– ص٤٢٩.

(٣٧) ابن فرحون، عبد الله بن محمد المكي(ت٧٦٩هـ/١٣٦٧م)، نصيحة المشاور وتعزية المجاور، تحقيق: علي عمر، (ط١، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٦م)، ص ٨٨ – ص٨٩. السخاوي، التحفة اللطيفة، ج٣، ص٣١٥.

(٣٨) الحريري: شيخ الخدام بالحرم النبوي الشريف ولي بعد عزيز الدولة، ويعرف بالحريري كان من أحسن الناس شكلا، وأتمهم كمالا، مهابا، في أيامه عمرت منارة باب السلام، ومن آثاره الحسنة تبطيل الطواف بالشعل من العشاء الآخر، بجريد النخل، وتبديلها بالفوانيس التي يطوفون بها اليوم، ينظر: السخاوي، التحفة اللطيفة، ج١، ص١٠٦؛ عبد الغني، تاريخ أمراء المدينة المنورة، ص ١٣٦.

(٣٩) ابن فرحون، نصيحة المشاور، ص ٩٠.

(٤٠) السخاوي، التحفة اللطيفة، ج ٢، ص ٥٣٣.

(٤١) القاضي ابن السبع: ولد سنة (٦٨٠هـ/١٢٨١م) بالقاهرة، وتولى القضاء والإمامة والخطابة بالمسجد النبوي (٧٥٠هـ/١٣٤٩م) وعزل سنة (٧٥٤هـ/١٣٥٣م) وأعيد إليها سنة (٧٥٦هـ/١٣٥٥م) حتى سنة (٧٥٩هـ/١٣٥٧م). ينظر: ابن فرحون، نصيحة المشاور، ص ٩٣؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد(ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: عبد الوارث محمد علي،(ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ج٤، ص١٤٩.

(٤٢) القاضي بدر الدين الخشاب: ولد سنة (٦٩٨هـ/١٢٩٨م) ولي القضاء بحلب، ثم بالمدينة سنة (٧٥٤هـ/١٣٥٣م) وكانت وفاته سنة (٧٧٥هـ/١٣٧٣م). ينظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ١، ص ١٣.

(٤٣) السخاوي، التحفة اللطيفة، ج ٢، ص ٣١٥.

(٤٤) السخاوي، التحفة اللطيفة، ج ٢، ص ٢٦٧.

(٤٥) ابن فرحون، نصيحة المشاور، ص ٦٢.

(٤٦) المقريزي، السلوك لمعرفة الملوك، ج ١، ص ٥٨٠؛ ابن جبير، محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي(ت٦١٤هـ/١٢١٧م) رحلة ابن جبير، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م)، ص٤١.

(٤٧) نقابة الأشراف: تعد نقابة الأشراف أول تنظيم اجتماعي يقول على أساس النسب وخلاصة الدم، وقد أطلق لقب شريف على من كان من آل النبي(ﷺ) شاملا بني هاشم، وخاصة الطالبيين، وهم ذرية أبي طالب بن عبد المطلب، والعباسيين ذرية العباس بن عبد المطلب، وقيل: هم آل بيت النبي(ﷺ)

على وجه التحديد هم علي وفاطمة(ﷺ) ومن تناسل منهما حتى قيام الساعة. ينظر: القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م)، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (ط٢، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ١٩٩٨٢م) ص ١٥٦.

([٤٨]) مديرس، المدينة المنورة في العصر المملوكي، ص ١٣١ – ١٣٢.

([٤٩]) البلاط: موضع بالمدينة المنورة بين المسجد النبوي والسوق، وهو مرصوف بالحجارة، ويقال: هو خط ممتد بين سوق العطارين وبيوت الأشراف الحسينيين. ينظر: جوده، حسنين، شبه الجزيرة العربية دراسة في الجغرافية الإقليمية، (ط١، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م) ص ١٤٦.

([٥٠]) ابن فرحون، نصيحة المشاور، ص ٨٤.

([٥١]) ابن فرحون، نصيحة المشاور، ص ٨٤.

([٥٢]) ابن فرحون، نصيحة المشاور، ص ٨٤.

([٥٣]) السخاوي، التحفة اللطيفة، ج ٢، ص ١٦٧.

([٥٤]) ابن فرحون، نصيحة المشاور، ص ٨٤.

([٥٥]) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ/١٤١٤م)، المغانم المطابة في معالم طابة، (ط١، المدينة المنورة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ٢٠٠٢م)، ج٢، ص١٩١.

([٥٦]) يذكر ابن فرحون في نصيحة المشاور أنه توفي سنة (٧٢٣ هـ/١٣٢٣م)، ج١، ص ١٧.

([٥٧]) ابن فرحون، نصيحة المشاور، ص ١٦.

([٥٨]) يذكر السخاوي في التحفة أنه توفي سنة (٧٦١هـ/١٣٢٣م)، ج ٢، ص ٤٠.

([٥٩]) المديرس، المدينة المنورة في العصر المملوكي، ص ٢١٦.

([٦٠]) ذكر السخاوي في التحفة أنه توفي سنة (٧٠٠ هـ /١٣٠٠م) ج ٣، ص ١٨٧.

([٦١]) ابن فرحون، نصيحة المشاور، ص ١٥؛ الفيروز آبادي، المغانم المطابة، ص ٢٥١.

([٦٢]) بنت صالح، ريما، الأزمات الاقتصادية في المدينة النبوية خلال عصر المماليك، مجلة العلوم العربية والإنسانية، مجلد ١١، ٢٠١٧م، ص ٣٥١.

([٦٣]) ابن الفرات، ناصر الدين بن محمد بن عبد الرحيم (ت٦٨٢هـ/١٢٨٣م) تاريخ ابن الفرات، تحقيق: قسطنطين زريق، (ط١، بيروت، المطبعة الأمير كانيه، ١٩٤٢م) ج ٨، ص ٢١١ – ٢١٢.

([٦٤]) المقريزي، السلوك لمعرفة الملوك، ج ١، ص ٧٣٧.

([٦٥]) العيني، بدر الدين محمود (ت٨٥٥هـ/١٤٥١م)، عِقْد الجُمَان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمود رزق محمود (القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م) ج ٣، ص ٣٠١.

(٦٦)المكوس: هي الجباية، والمكس هي الضرائب التي تؤخذ عن المبيعات والتجارة، وهي كلمة استخدمت للدلالة على ضريبة لا مشروعية لها في الفقه الإسلامي وبسبب الطابع غير الشرعي الخاص لهذه الضرائب فقد نظر إلى إبطالها من قبل حكام المسلمين، على أنه تصرف ينم عن فضيلة دينية ذات طابع خاص. انظر: ابن منظور(ت٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب المحيط، (ط٣، بيروت، دار صادر، ١٩٩٣م) ج١، ص٥٢٦– ص٥٢٨.

(٦٧) المقريزي، السلوك لمعرفة الملوك، ج ١، ص ٢٦٧.

(٦٨) الجزري، محمد بن إبراهيم بن أبي بكر القرشي(ت٦٨٩هـ/١٢٩٠م)، تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، (ط١، القاهرة، المكتبة العصرية، ١٩٩٨م) ج ٢، ص ١٧٩.

(٦٩) المقريزي، السلوك لمعرفة الملوك، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٧٠) الخوانيق: داء يأخذ الناس والدواب في الحلوق يمتنع معه نفوذ النَّفس إلى القلب والرئة، سمي بذلك لكونه يخنق الإنسان ويبح صوته وهو المعروف حديثًا بمرض الذبحة الصدرية الناشئ عن مرض القلب التاجي. ينظر: ابن سينا، ابي علي الحسين بن علي (ت٤٢٨هـ/١٠٣٦م)، القانون في الطب، (ط١، بيرت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م) ج٢، ص ٢٨٧.

(٧١) المقريزي، السلوك لمعرفة الملوك، ج ٤، ص ٧٧٩.

(٧٢) الأسابيط: جمع سبَاطَة، وهي عذق النخلة بعراجينها ورطَبها، ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ج١٩، ص٣٣٦.

(٧٣) أمحلت: المُحل هو الشدة والجدب والجوع الشديد. ينظر: ابن منظور: لسان العرب، ج٣، ص٢٦٤– ص٢٦٦.

(٧٤) المقريزي، السلوك لمعرفة الملوك، ج ٤، ص ٦٥٠.

(٧٥) بنت صالح، الأزمات الاقتصادية في المدينة النبوية خلال عصر المماليك، ص ٣٧١.

(٧٦) العبدلي، عائشة، إمارة الحج في عصر دولة المماليك وأثرها على الأوضاع الداخلية بمكة المكرمة، (ط١، مكة المكرمة، الأمانة العامة لمكة المكرمة، ١٩٩٩م)، ص ٢٣٢.

(٧٧) العباد، عبير حمد، الإنفاق الخيري في المدينة المنورة وأثره في الحياة العامة خلال العصرين الأيوبي والمملوكي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية للدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، ٢٠١٤م، ص ١٨٠.

(٧٨) ابن راشد، عبد العزيز، الرعاية الاجتماعية وأثرها على الحياة العامة في المدينة خلال العصر المملوكي، مجلة الجمعية التاريخية السعودية، الإصدار ٢٢، ٢٠٠٦م، ص ٩٢.

(٧٩) الأقطاعات: مفردها اقطاع لا دخل لحقوق الملكية أو لأحكام الوراثة فيه، فكان المُقطع يحلّ في الإقطاع محلّ السلطان ليتمتع بغلاته، وإيراداته ثم يؤول إلى السلطان بمجرد انتهاء مدة الإقطاع المتفق عليها، ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٩م) ج ١٣، ص ١٠٤.

(٨٠) الجزيري، عبد القادر بن محمد الحنبلي (ت٩٧٧هـ/١٥٦٩م)، الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م) ج ١، ص ٦٧٧.

(٨١) الفاسي، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م) ج ٢، ص ٢٩٤.

(٨٢) ابن فهد، نجم الدين عمر بن فهد بن محمد(٨٨٥هـ/١٤٨٠م)، إتحاف الورى بأخبار أم القرى، (ط١، مكة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٣م) ج ٣، ص ٣٠٣.

(٨٣) ابن فهد، إتحاف الورى، ج ٣، ص ٣٠٣.

(٨٤) ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف(ت٨٧٤هـ/١٤٦٩م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (ط١، مصر، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥م) ج١٢، ص ١٠٩.

(٨٥) السليمان، العلاقات الحجازية المصرية، ص ١٨٦ – ١٨٧.

(٨٦) بنت صالح، الأزمات الاقتصادية في المدينة النبوية خلال عصر المماليك، ص ٣٧٥.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

أولا: المصادر.

- ابن التغري بردي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م):

١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (ط١، مصر، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥م.

- ابن جبير: محمد بن أحمد الكناني الأندلسي (ت ٦١٤هـ /١٢١٧م):

٢- رحلة ابن جبير، ، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م).

- الجزري: محمد بن إبراهيم بن أبي بكر القريشي (ت ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م):

٣- تأريخ حوادث الزمان وإنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، (ط١، القاهرة، المكتبة العصرية، ١٩٩٨م).

- الجزيري: عبد القادر بن محمد الحنبلي (ت٩٧٧هـ / ١٥٦٩م):

٤- الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م).

- بن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد (ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م):

٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: عبد الوارث محمد علي، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م).

- الزبيدي: أبو الفيض محمد بن مرتضى(ت١٢٠٥هـ/١٧٩٠م):

٦- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي وآخرون، مراجعه: عبد الستار أحمد فراج، (الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٥م).

- أبن الساعين علي بن أنجب تاج الدين(ت٦٧٤هـ/١٢٨٦م):

٧- تاريخ الخلفاء العباسيين، (ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٩٩٣م).

- السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ /١٤٩٦م):

٨- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م).

- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري(ت٢٣٠هـ/٨٤٥م):

٩- الطبقات الكبرى، (ط١، لقاهرة، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م).

- ابن سينا، أبي علي الحسين بن علي(ت٤٢٨هـ/١٠٣٦م):

١٠- القانون في الطب، (ط١،بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م).

- ابن الشعار، كمال الدين ابو البركات المبارك الموصلي(ت٦٥٤هـ/١٢٥٦م):

١١- قلائد الجمان في فوائد شعراء هذا الزمان، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، (ط١، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م).

- ابن عنبة، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني(ت٨٢٨هـ/١٤٢٥م):

١٢- عمدة الطالب في انساب أبي طالب، (ط١، الرياض، مكتبة التوبة، ٢٠٠٣م).

- العيني: بدر الدين محمود بن أحمد(ت ٨٥٥هـ / ١٤٥١م):

١٣- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمود رزق محمود، (القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م).

- الفاسي: تقي الدين محمد بن أحمد(ت٨٣٢هـ/١٤٢٩م):

١٤- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: فؤاد سيد، (ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م).

١٥- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م).

- ابن فرات، ناصر الدين بن محمد بن عبد الرحيم (ت٦٨٢هـ/١٢٨٣م):

١٦- تاريخ بن الفرات، تحقيق: قسطنطين زريق، (ط١، بيروت، المطبعة الاميركانية، ١٩٤٢م).

- ابن فرحون، عبد الله بن محمد المكي(ت٧٦٩هـ/١٣٦٧م):

١٧- نصيحة المشاور وتعزية المجاور، تحقيق: علي عمر، (ط١، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٦م).

- ابن فهد، نجم الدين عمر بن فهد بن محمد (ت ٨٨٥هـ / ١٤٨٠م):

١٨- إتحاف الورى بأخبار أم القرى، (ط١، مكة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٣م).

- الفيروزآبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب(ت٨١٧هـ/١٤١٤م):

١٩- المغانم المطابة في معالم طابة، (ط١، المدينة المنورة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ٢٠٠٢م).

- القلقشندي: أبو العباس أحمد بن علي(ت٨٢١هـ /١٤١٨م):

٢٠- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (ط٢، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م).

٢١- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٨٩م).

- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر الدمشقي (ت٧٧٤هـ / ١٣٧٣م):

٢٢- البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١، السعودية، ١٩٩٩م).

- المقريزي: تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ /١٤٤١م):

٢٣- السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٦٥م).

- الملطي، عبد الباسط بن خليل بن شاهين(ت٩٢٠هـ/١٥١٤م):

٢٤- نزهة الأساطين فيمن ولي مصر من السلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين، (ط١، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧م).

- ابن منظور، ابو الفضل محمد بن مكرم(ت٧١١هـ /١٣١١م):

٢٥- لسان العرب المحيط، (ط٣، بيروت، دار صادر، ١٩٩٣م).

- الهمداني، ابو محمد الحسن بن احمد بن يعقوب(ت٣٣٤هـ/٩٤٥م):

٢٦- صفة جزيرة العرب، (ليدن، مطبعة بريل، ١٨٨٤م).

- اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى(ت٧٥٩هـ/١٣٥٨م):

٢٧- نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: احمد حطيط، (ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٦م).

ثانيا: المراجع:

- الباشا، حسن.

٢٨- الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق، (ط١، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٠م).

٢٩- الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، (ط٤، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م).

- بركة، حسن.

٣٠- المدينة المنورة في عصر دولة المماليك الجراكسة، (ط١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، ٢٠٠٣م).

- بهنسي، محمد عبد الرؤوف.

٣١- الرأي العام في الإسلام، (ط٢، الرياض، مؤسسة الخليج العربي، ١٩٨٧م).

- التهامي، مختار.

٣٢- الرأي العام والحرب النفسية، (ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م).

- جودة، حسنين.

٣٣- شبه الجزيرة العربية دراسة في الجغرافية الإقليمية، (ط١، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م).

- خضر، سعد الدين.

٣٤- الرأي العام وقوى التحريك، (ط١، الموصل، مطبعة الجمهورية، ١٩٦٨م).

- الخطابي، محمد.

٣٥- علم المواقيت أصوله ومنهجه، (ط٢، المنصورة، دار فياض للطباعة والنشر، ٢٠١٧م).

- أبو خليل، شوقي.

٣٦- الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، (ط٤، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٤م).

- السليمان، علي بن حسين.

٣٧- العلاقات الحجازية المصرية، (ط١، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٧٣م).

- سليمان، عطية.

٣٨- سياسة المماليك في البحر المتوسط، (ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٦م).

- صالح، سلمان.

٣٩- إمارة الحج في العصر العباسي، (ط١، الرياض، دار العبيكان للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م).

- الصلابي، علي محمد.

٤٠- الدولة الفاطمية، (ط١، القاهرة، مؤسسة أقرأ، ٢٠٠٦م).

٤١- صلاح الدين الأيوبي، (ط١، بيروت، دار المعرفة، ٢٠٠٨م).
- عبد الحليم، محيي الدين.
٤٢- الرأي العام مفهومه وأنواعه وعوامل تشكيله – وظائفه وقوانينه – طرق قياسه وأساليب تغيره، (ط١، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية).
- عبد السيد، حكيم أمين.
٤٣- قيام دولة المماليك الثانية، (ط١، القاهرة، مكتبة وهبه، ١٩٦٦م).
- عبد الغني، عارف أحمد.
٤٤- تاريخ أمراء المدينة المنورة، (ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨م).
- العبدلي – عائشة.
٤٥- إمارة الحج في عصر دولة المماليك وأثرها على الأوضاع الداخلية بمكة المكرمة، (ط١، مكة المكرمة، الأمانة العامة لمكة المكرمة، ١٩٩٩م).
- عودة، عبد القادر.
٤٦- الإسلام وأوضاعنا القانونية، (ط٥، القاهرة، المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٧م).
- مديرس، عبد الرحمن.
٤٧- المدينة المنورة في العصر المملوكي، دراسة تاريخية، (ط١، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ٢٠٠١م).
- النادي، فؤاد محمد.
٤٨- موسوعة الفقه السياسي ونظام الحكم في الإسلام، (ط١، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٦م).

ثالثا: الأبحاث والمجلات:

- ابن راشد، عبد العزيز.
٤٩- الرعاية الاجتماعية وأثرها على الحياة العامة في المدينة خلال العصر المملوكي، مجلة الجمعية التاريخية السعودية، الإصدار ٢٢، لسنة ٢٠٠٦م.
- بنت صالح، ريما.
٥٠- الأزمات الاقتصادية في المدينة المنورة خلال عصر المماليك، مجلة العلوم العربية والإنسانية، مجلد ١١، لسنة ٢٠١٧م.

رابعًا: الرسائل والأطاريح الجامعية.

- الشهري، عفان بن عوضه.

٥١- المجاورون الشاميون وأثرهم في الحياة العلمية في مكة والمدينة خلال العصرين الأيوبي والمملوكي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك خالد، أبها، ١٤١٦هـ/٢٠١٤م.

- العباد، عبير حمد.

٥٢- الإنفاق الخيري في المدينة المنورة وأثره في الحياة العامة خلال العصرين الأيوبي والمملوكي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية للدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، ١٤١٥هـ/٢٠١٤م.